الفصل السادس

التدخين من الوجهة الاقتصادية

في هـذا الفصل إحصاءات وأرقام مخيفة تبين مدى ما ينفقه الفرد ، والمجموع على التدخين – وفى هذا الفصل أيضاً نرد رداً هادئاً منطقياً على المغرضين وعلى السذج ، الذين يعترضون على محاربة التدخين بحجة أن الدولة تستفيد منه « جمركاً » كبيراً .

دلت الإحصاءات أن إنتاج مصانع السجاير المحلية ارتفع إلى ١٠٠ مليون سيجارة فى اليوم ، وأن عدد المُدَخِّنين بلغ ١٩ مليون تقريباً من سكان جمهورية مصر بينهم ١٢ مليون من الطبقة الفقيرة ، ٦ مليون من الطبقة المتوسطـة ، ٩٥ر٠٠٠ من الطبقة الثرية ، وأن متوسط ما ينفقه الفرد على التدخين من الطبقة الفقيرة هو ١٠ قروس يومياً ، ومن الطبقة المتوسطة هو ٣٥ قرشاً ، ومن الطبقة الثرية هو ١٠٠ قرش فى اليوم الواحد [١] .

فتأمل مقدار الخسارة التى يُلحقها المدخنون باقتصاديات بلادهم . وهم يقذفون هذه الملايين الطائلة فى بالوعة لا قرار لها ، هذه الملايين التى لو وُجِهَت إلى مشروعات وطنية واقتصادية لحوّلت أرض هذا الوادى إلى جنة زاهرة . وملأت جيوب أبنائه ثراءً ومحت من ربوعه آثار الفقر والجهل والمرض .

* * *

(١) كان هذا بأسعار عام ١٩٨٣ – تاريخ إصدار الطبعة السابقة – أما الآن فقد تضاعفت عشرات المرات (الناشر) .

● حجة الأيدى العاملة :

من النظريات التى يبرر بها الدعاية للتدخين بعض طلاَّب الكسب الحرام ، دعواهم بأن انتشار التدخين يفتح أبواب العمل لكثيرين من العمال والتجار . غير أن المبتدىء فى علم الاقتصاد يُدرك لأول وهلة ما فى هذا القول من مغالطة . لأنه إذا كان الاستهلاك الكثير الذى لا يعود على الناس بأية منفعة يفتح أبواب العمل للأيدى العاطلة . فإن تهشيم الأطباق والمرايا وإتلاف المحاصيل وحرق المنسوجات والعبث بالإنتاج الاقتصادى فى جميع صوره . كل ذلك يُعتبر من الأمور ذات الفائدة الاقتصادية طالما يستدعى هذا التخريب تشغيل الأيدى العاملة لتعويض الخسارة التى نقترفها بحماقتنا .

فالمغالطة هنا ظاهرة . حين نفترض أن الذى ننفقه من جهد ومال فى صناعة الدخان لا يمكننا أن نستخدمه فى زيادة الإنتاج فى مرافق الحياة الأخرى التى تعود على البَشرية بالنفع والرفاهية .

إن المُدَخِّن إذا لم يُبَدِّد نقوده فى التدخين فإنه سيُنفقها فى شراء ما هو محروم منه من ضرورات الحياة كالملبس والطعام والأثاث . وحتى إذا كان مستوفياً لأسباب العيش والرفاهية جميعاً فإنه سيستخدمها فى الأسواق المالية أو الصناعية . أو حتى يودعها فى البنوك التى تستغلها . وفى جميع هذه الأحوال تدخل تلك الثروة فى مضمار الإنتاج وتهىء أسباب العمل لكثيرين .

إن صناعة السجاير ليست عملاً رابحاً مفيداً إلا للمنتج (صاحب المصنع الذى امتلأ وطفح ..) أما العامل فسيجد سبل العمل النافع مفتوحة أمامه فى أى مرفق آخر . وهل كان العمال يموتون جوعاً قبل أن يعرف العالَم صناعة الدخان ؟

أما المستهلك فلا ربح له إلا الضرر ، والمرض . فهل من العدالة أن نضحى بسعادة تسعة عشر مليوناً من المستهلكين . فى سبيل ٩٠ ألفاً . نعم .. فقد دلت الإحصاءات على أن الذين يكسبون عيشهم من صناعة السجاير وتجارتها فى مصر لا يتجاوز عددهم ٩٦ ألفاً بما فيهم عمال شركات السجاير وموظفيها وتجارها الأساسيين (أى الذين يعتمدون على تجارة السجاير فقط لكسب عيشهم) .

* * *

● الخوف على إيرادات الدولة :

يحلو لبعض المسفسطين ، أو المغرضين ، أو « الناس الطيبين » أن يعترضوا على فكرة إبطال التدخين بحجة أن الحكومة تعتمد فى ميزانيتها على بضعة ملايين من الجنيهات تتقاضاها (كجمرك) على أصناف الدخان التى ترد كل عام من الخارج . ونسوا أن الفكرة الأساسية فى فرض هذه الضريبة إنما كانت فى الأصل لمكافحة هذا الوباء ، لا بقصد تنمية موارد الدولة (راجع الفصل الأول) .

ولو أن المسألة مجرد فرض ضرائب وجمارك لإنماء الميزانية دون نظر إلى اعتبار أهم وهو مصلحة الشعب العامة وصحته لحق للحكومة أن تبيح دخول الأفيون والحشيش مثلاً نظير ضرائب باهظة ، أو تبيح الدعارة والقمار ، لتحصل على ضرائب أبهظ وأنا واثق أنها تستطيع أن تتقاضى عنها مئات الملايين كل عام !!

ثم ينسى أولئك المسفسطون أن المُدَخِّنين إذا اقتصدوا تلك الأموال التى تُنفق على التدخين ، فسوف ينتعش السوق التجارى ولا شك ، وينفق المُدَخِّن على ما هو محروم منه كما ذكرنا فتزيد الواردات من ماكينات المصانع الثقيلة والخفيفة ومن أجهزة الراديو والتليفزيون والسيارات وآلات تكييف الهواء وآلات الرى والحرث .. وسائر ما يستدعيه إنفاق المُدَخِّن من استهلاك الدخان فيما يعود على المُدَخِّن بالثروة والصحة والتقدم الاجتماعى .

* * *

● تدهور اقتصاديات المدخنين :

من الظواهر الجديرة بالاهتمام أن أثمان السجاير متجهة دائماً نحو الارتفاع . ومع هذا فإن المُدَخِّنين لا يحاولون الإقلاع - ولا حتى الإقلال - منها بل إن استهلاك الدخان آخذ فى ارتفاع سريع على مدى الأيام .

فالفلاح المصرى يُنفق عشرين مليوناً من الجنيهات سنوياً على هذا السم . يقتطعها من قوت عياله ليحرقها فى الهواء . بل يبلغ ببعض الفلاحين الهوان أن يُجبر الواحد منهم زوجته وأولاده وبناته على أن يعملوا أجراء لينفق ما جمعوه طول يومهم على الدخان والشاى .

وكم من عامل لا يزيد أجره اليومى عن خمسين قرشاً يصرف منها ١٠ قروش يومياً على التدخين بينما يموت أولاده من سوء التغذية .. أو من حاجتهم إلى كساء صالح يحفظهم من التعرض لأخبث العلل والأمراض [١] .

وكم من بائع يسير بين عملائه بملابس رثة تنفر منه الزبائن . بينما لو أنفق ثمن السجاير على ملبسه لكان أنظف وأوجه من كثير من أولاد الذوات .

وإن ننس لا ننس ملايين أخرى هى خسارة محققة تنشأ من ضعف إنتاج المُدَخِّنين وقلة جهدهم فى العمل من جرّاء اضطراب حالتهم الصحية والمادية .

* * *

● سببه عُقب سيجارة :

امسك دفتر الأحوال فى أى نقطة من نقط المطافىء وتصفحه لكى تقف على أسباب الحرائق التى تدمر المدن أو المنشئات الصناعية أو التجارية أو خلافها .

وإذا أعوزكَ الفراغ لكى تتأكد بنفسك ، ففى إمكانك أن تولينا ثقتك ، ونحن نجيبك فى الحال ، إجابة تعززها الإحصائيات الرسمية فى دفاتر البوليس - نجيبك إجابة مدهشة غريبة تسترعى الأنظار لخطورتها إذ أن ٥ ر٨١ فى المائة من الحرائق أسبابها عُقب سيجارة !

---

(١) فى محاولة لإصلاح الاقتصاد المصرى ، رفعت الحكومة - فى مايو ١٩٩٠ - سعر الدخان بواقع ٢ قرشاً لعلبة السجاير الواحدة ، والمتوقع أن يتجمع من حصيلة هذا المبلغ ٤٠٠ مليون جنيه سنوياً . وهذا وحده مؤشر خطير للارتفاع المستمر فى استهلاك الدخان وزيادة عدد المدخنين . (الناشر)

تلك حال لا يعوزها تعقيب ولا تعليق ما دمنا جميعاً نعرف ما تلتهمه هذه الحرائق من الأموال فضلاً عن خسائر الأرواح . والواقع أنه لولا التدخين ما حمل أحدنا فى جيوبه علبة الثقاب (الكبريت) فى غدوه ورواحه .. تلك العلبة الخطرة التى مكانها الطبيعى هناك .. فى المطبخ .

* * *

● الحَرَج الاجتماعى :

والحَرَج الاجتماعى لا يخرج أيضاً عن كونه أحد مسببات الأضرار المادية .

فإن مقتضيات المعيشة وأساليبها ، وعلاقة الإنسان بهذا المجتمع تُحَتِّم عليه التمسك بتقاليد معينة . فمثلاً لكل منا رئيس فى عمله يُحَتِّم عليه الواجب احترامه ، وحتى أصحاب المهن الحرة يستلزم عملهم مقابلة الكثيرين من ذَوى المقامات ، ثم إن آباءنا وأعمامنا وأقاربنا الأكبر منا سناً .. وكل هؤلاء قد جرى العُرف على أن التدخين فى حضرتهم يُعَدُّ خروجاً عن اللياقة والأدب . ولكننا من ناحية أخرى كثيراً ما تأخذنا الغيرة لكرامتنا فى هذا المقام . ومن هنا نرى ما يحدث من أزمات يُحدثها التدخين . فقد يفاجىء المُدَخِّن أحد هؤلاء الذين يحتم عليه الواجب احترامهم . ويكون فى الوقت نفسه بين أصدقائه أو مع خطيبة أو صديقة فيعز عليه أن يُلقى سيجارته . وتأبى عليه كرامته أن يظهر بمظهر المرؤوس المستكين الواجف . وتعتمل كل هذه المنازعات فى نفسه . فإذا به يرتبك . ويكون منظره أدعى الى السخرية سواء رَجَّحَ كفة كرامته ، أو كفة طاعته وإذعانه .

ليس هذا هو الموقف الحرج الوحيد .. ففى الحياة العادية . فى وسائل المواصلات . والسكك الحديدية . والصالونات وغيرها ، يتذمر الجالسون قرب المدخن من رائحة التبغ ، وقد يعلنون تذمرهم هذا وقد يكتمونه . وفى كلا الحالتين يكون المُدَخِّن شخصية بغيضة بالنسبة للذين حوله .

* * *

● حادث تاريخى محرج :

ولعل من المناسب أن نروى هنا هذا الحادث التاريخى الذى كان السبب فيه سيجارة .. وأوشك أن يُحدث أزمة سياسية بين مصر وفرنسا .

ففى عهد الخديوى إسماعيل كان يتولى إدارة البحرية مدير اشتهر بالحزم والتعصب ، وعقب توليته البحرية أصدر أمراً يحظر فيه التدخين داخل الترسانة وينذر كل مخالف بالعقاب الشديد . وشاء سوء الطالع أن يكون أحد قواصى قنصلية فرنسا أول مَن نال العقوبة . فقد دخل الترسانة فى مهمة وفى فمه سيجارة فمنعه « الديدبان » إلا إذا تنازل عن سيجارته ، وأصرَّ القوّاص على عدم إذعانه لأوامر الشرطى واعتبر ذلك ماساً بكرامته ، ولما رأى الشرطى منه عناداً رفع أمره إلى المدير الذى أمر باستدعائه ، ولما مثل بين يديه أمره بوضع السيجارة فى عمامته فرفض القوّاص وثارت ثائرة المدير فأمر أن يُجلد الرجل خمسين جلدة ثم يُزَج به فى السجن « الزفر » وهو المعروف الآن بالبرج الزفر .

ولما علم قنصل فرنسا بما أصاب تابعه غضب وعَدَّ هذه المعاملة ماسة بكرامته كممثل لدولة لها مركزها ، وأخذ طريقه إلى المدير وطلب منه إطلاق سراح تابعه فرفض الطلب فى شدة عدَّها القنصل إهانة له وأرسل تقريراً بالحادث إلى القنصل جنرال بالقاهرة الذى سارَعَ وقدم احتجاجا كتابياً .

وتبودلت الكتب بين القنصلية الفرنسية والجهات المختصة ، واتسعت المسألة وكادت أن تأخذ دوراً خطيراً - وأُشيع وقتئذ أن الأسطول الفرنسى تحرك من موانيه قاصداً المياه المصرية - لولا أن تداركَ الأمر رئيس الحكومة المصرية وأشرف على التحقيق الذى اشترك فيه جميع قناصل الدول فاتضح لهم أن الخطأ وقع نتيجة تصرف القنصل وتابعه وأُرسلت نتيجة التحقيق إلى فرنسا فأمرت بتغيير القنصل وبذلك انتهت المشكلة .

* * *